

بم حذفته منه الواو لثقلها كالماء وسائر ما يكون جاز
 كذا ان تحذف نونه وتقول لم يكن وهذا الحذف ليس بلازم
 اي واجب عليك بل يجوز كذا فعله وتركه لكن بشرط
 له شرط ان يكون الفعل الذي تحذف منه مضارعاً
 وان يكون لكان لا غيرها وان يكون مجزوماً وان
 لا يكون الفعل المذكور متصلاً بغير نصب او متصلاً
 بساكن اي حلت غير ذلك بحركة الشرط نحو انما
 المهم في كل ما له للثانية الاولى منها والقياس
 يقتضي ان لا يحذف الا في الاخرى من شئين الضمة
 والواو في حذف شئ اخر بعد ذلك منه في اجزاء وظلم
 وتعدى وهذا هو سبب ما في هذا الكلام مستأنف
 وفيه امتناع للشرط الخامس وهو ان لا يكون الفعل
 متصلاً بساكن فان كان متصلاً به لم يحذف النون
 منه واجاز ذلك لانه اي حذف النون من الفعل
 وان لا ياتي ساكناً وان اتصل به واما اذا لاقت به
 متحركاً فهذا محتمل قوله عند ذلك فان ساكن اي في
 ذلك تفصيل فان كان ضميراً متصلاً اي بالفعل
 المذكور وهو ضمير نصب لم تحذف النون له واغية الحاق
 الى الشرط الرابع وهو ان لا يكون الفعل متصلاً
 بغير نصب اي فان كان متصلاً به لم يحذف النون
 منه اتفاقاً في ابي صبيح وسائر ما في ذلك

صافي بايما وهو محض بهودي كانه من غير الغيب وكما
 ادعي النبوة فاراد عمر قتله لما وجد فيه وصف الرجال
 واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وكان قبل ان يفتح
 حال الرجال له صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله
 عليه وسلم لعمر ان يكن هو ليراي ان يكن حادته
 لي فهو نفس الرجال المعلوم فلما تسلط عليه
 اعد لم يسلط الله على قتله وانما السلط على
 قتله عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام من اولاد
 لا يكن هو اي وان لم يكن هو نفس الرجال فلا خير
 كذا في قتله اي لا تك بقتله بقدره فان كان نفساً
 فانه يجوز حذف النون اي من قوله ان يكن هو او
 لا يكن هو الاتصال بالفعل فيه بالضمير المتعرب
 الذي شرط فيما تقدم حذف النون منه وعدم اتصاله
 بذلك وان كان غير ضمير متصل اي بان لم يكن
 متصلاً نحو لم يكن انما فعل او لهما ظاهر كما ذكر
 فانه يجوز حذف النون معه واشباتها كما اشار لذلك
 بقوله جاز الحذف والاشياء وظاهره انهم
 اظهروا في ذلك كبريلى قوله وقد قرى ليرى
 فصل في ما ولا ولايات وان المشبه بليس
 ووجه كونها اربعة مشبهة ليس لانها لشيء وهي
 كونها لشيء الخال عند الاطلاق وانما الحذف مع المشابهة

صافي